

# الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٧٦) يوم الخميس ١٦ محرم سنة ١٣٤٤ - ٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ (السنه السادسة والتسعون)

## قوانين - مراسيم - قرارات، إلخ

ملخص

امر ملكي بالترخيص بإنشاء كنيسة لطائفة الروم الأرثوذكس بالإسكندرية -  
مرسوم بقانون بتعديل المادة ٢٠ من قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر في ١٥ أبريل  
سنة ١٩٠٩  
مرسوم بقانون بشأن تأديب السبائين في مصلحة السجون -  
تراخيص الأيمان القبري توفيت منهم تحكيه خط -  
نزلان بالاستيلاء على جزيرتين من جزيرتين بسم باب الشعريه بيب انشاء شارع الآتية فاروق  
بمدينة القاهرة -  
قراول بالاستيلاء على مفار داخل وكافة الباشا بشارع الخيلية قسم العرب الأخرى بيب انشاء شارع  
الأخرى بمدينة القاهرة -

ملحق بهذا العدد :

ملصقات مفردات التأسيس الابتدائية للنظام المالي لشرركات المصارف الزراعية المصرية للتوريد والتسليف  
بنواس أيجهور الكبرى (تقليدية) وناحيا (بيروت) وروش (في موزن) -

## امر ملكي رقم ٨٦ لسنة ١٩٢٥

بالترخيص بإنشاء كنيسة لطائفة الروم الأرثوذكس بالإسكندرية

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٥٣ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على كتاب وزارة الداخلية المؤرخ ١٢ يولييه سنة ١٩٢٥  
رقم ١٣ « ادارة » الوارد لديواننا بالتاسم الترخيص بإنشاء كنيسة لطائفة  
الروم الأرثوذكس بالإسكندرية ، وعلى الرسم الملحق بالكتاب المذكور ؛  
وبما أن وزارة الداخلية أبدت في كتابها أنه لا مانع لدينا من إنشاء تلك  
الكنيسة ؛

أمرنا بما هو آت :

١ - رخص بإنشاء كنيسة لطائفة الروم الأرثوذكس بالإسكندرية  
في المكان المبين على الرسم السابق ذكره .

٢ - على وزير الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ما

مدى برامى التمره في ٤ محرم سنة ١٣٤٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٢٥)

قواد

## مرسوم بقانون

بتعديل المادة ٢٠ من قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر  
في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ الصادر في ١٥ أبريل  
سنة ١٩٠٩ ؛

وحيث أن تطبيق أحكام المادتين ٢٠ و ٤٩ من قانون المعاشات الملكية  
المشار اليه على الوزراء يوجد ميزة كبيرة لبعضهم وقد يدعو هذا التطبيق  
الى الافراط ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ، وموافقة رأى  
هذا المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تضاف الى المادة ٢٠ من القانون نمرة ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار  
اليه فقرة هذا نصها :

« على أنه استثناء لأحكام الفقرات أولا وثانيا وثالثا المتقدمة ولأحكام المادة  
٤٩ من هذا القانون ، تحسب مكافأة الوزراء على متوسط الراتب والسنين  
الأخيرة أو - في حالة عدم بلوغ مدة الخدمة سنتين - على مجموع مدقات الخدمة  
بما فيها كسور الشهر » .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون الذى يسرى  
مفعوله من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

مدى برامى التمره في ٨ محرم سنة ١٣٤٤ (٢٩ يولييه سنة ١٩٢٥)

قواد

بأسر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

يحيى ابراهيم

وزير المالية

يحيى ابراهيم